ملامح النظام الاعلامى الديموقراطى الحر الجديد

رؤية نظرية

د. محمد ابراهيم بسيونى

الكاتب الصحفى بالاهرام-
متخصص فى الاعلام وحقوق الانسان

مع مطلع العقد الثانى فى الالفية الميلادية الثالثة تعيش البشرية فى صراع اعلامى متصاعد بين النظم الاعلامية الاربعة السائدة طوال القرن الماضى وبين تحديات نظام اعلامى جديد " نظام الاعلام الديموقراطى الحر" بدا فى عام ٢٠١١ ويفرض سطوته باطراد ويضعف اسس وادوات وانماط الملكية لوسائل الاعلام التى سادت فى النظم الاعلامية التقليدية .

ويشهد العالم والمجتمع المصرى منذ عام ٢٠٠٥ نتاج موجات متلاحقة من الابداعات التكنولوجية والاجهزة الالكترونية الحديثة التى افرزت تزايد مليونى فى معدلات عمليات الاتصال الشخصى والتواصل الاعلامى بين نخب وافراد المجتمع بعضها البعض من ناحية وبينها وبين الخارج الاقليمى والدولى من ناحية اخرى

وقد استحدثت خدمات ومهارات اتصالية جديدة اعتمادا على التكنولوجيا الالكترونية وابداع القائمين بالاتصال حتى اصبح من الصعوبة بمكان ان يعيش الانسان حياته اليومية دون التعرض الاجبارى والاعتماد على وسائل الاعلام لمعرفة الاخبار والمعلومات والاراء والاختراعات والابداعات التى تساعده على الحياة ذاتها وتمكنه من التواصل مع الاخرين ..

وبرز مصطلحا " اعلام المواطن واعلام الشعوب" ارتباطا بتقنيات ادوات التواصل الاجتماعى بعد ابتداع السيبر نت وانتشار التليفون "المحمول" mobile وتطويره فى "اى فون" iPhone و "اى باد" iPad وانتشار "التاب" tap وغيرها

ومع تعاظم قدرات الشبكات اللالكترونية وانتشار بعشرات الملايين لمستخدمى برامج مثل "الفيس بوك" face book و"تويتر" twitter و"انستا جرام" instagram وغيرها اصبحنا اما موجات متلاحقة ومتصاعدة من اشكال وادوات التواصل الاجتماعى الذى جعل التعرض لوسائل الاعلام التقليدية ياتى فى المرتبة الثانية او الثالثة من حيث معدلات المتابعة من الجمهور ..

واصبحنا امام اعداد ضخمة من منتجى المواد الاخبارية والاراء والصور والرسوم تفوق الاف المرات اعدادا الصحفيين والاعلاميين العاملين فى وسائل الاعلام التقليدية حيث بلغ عدد المنتجين لمواد اعلامية على وسائل التواصل الاجتماعى مايقرب من ١٢٠ مليون "مواطن اعلامى" فى الوقت الذى لايتجاوز فيه اعداد الصحفيين والاعلاميين فى وسائل الاعلام التقليدية حوالى ١٣٨ الف صحفى واعلامى على مستوى العالم تبعا لاحصاءات الاتحاد الدولى للصحفيين فى ٢٠١٢

بل وتاثرت وسائل الاعلام التقليدية ذاتها بهذا الطوفان اللحظى من المعلومات والمواد الصحفية والاعلامية حتى

انها راحت تعتمد على بعضه فى مضامين رسائلها الاعلامية دون التحقق من صحة ماجاء فيه من مضمون؟؟

وقد تعاظم اداء مؤسسات المجتمع المدنى فى الداخل والخارج ارتباطا بامتلاك اجهزة الاتصال الشخصى .. كما تنامى تاثير المؤسسات الدولية باشكالها الرسمية - كمنظمات الامم المتحدة-وغير الرسمية-كمنظمات حقوق الانسان-على حياة الدول والمواطنين وبخاصة فى المنطقة العربية وهو ما نتج عنه :

- تنامى فى الوعى الجمعى للمواطنين بمفاهيم الحرية وحقوق الانسان والديموقراطية وانعكس ذلك فى ممارسات متنوعة للمشاركة الاجتماعية والسياسية للمواطنين وتحرك شعبى جمعى مليونى لتحقيق اهداف سياسية

- تواصل فئات الشباب بصفة خاصة عبر اليات التواصل الاجتماعى وتكوينهم لانماط خاصة من التطلعات والسلوكيات الساعية للحرية والفعل الثورى وصلت الى انجاز ثورات جماهيرية متعددة فى الشرق والغرب ابرزها ثورات الربيع العربى

- عجزت وسائل الاعلام التقليدية عن استيعاب فيضان المعلومات والفاعليات الشعبية المتلاحقة او توظيف الاساليب الاتصالية الجديدة ضمن المنظومة الاعلامية القائمة مما افرز اعلام شعبى موازى تطور الى اعلام بديل وفرض انماط جديدة من الرسائل الصحفية والاعلامية

- صعود تيار التغيير فى كل المجالات رفضا للواقع المتخلف والاستبدادى الذى استمر-٣٠ عاما-فى كل البلاد العربية والذى اعتمد النظم الاعلامية القديمة وذات النخب والاليات الاعلامية التى تحولت الى الفشل

وكانت وسائل الاتصال الاجتماعى وما انتجته من مواد صحفية وحملات اعلامية هى الاداة البارزة فى تفجير موجات وفعاليات ثورات الغضب الشعبية فى فرنسا واسبانيا وبريطانيا وبلجيكا وروسيا وامريكا وايطاليا وغيرها خلال الفترة من مارس الى ديسمبر ٢٠١٠ قبل ان تصل الموجات الثورية الى تونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا فى يناير وحتى يونيه ٢٠١١.. وقد اشتعلت ثورات شعبية شارك فيها عشرات الملايين واسقطت الشعب حكامه السابقين فى مصر وتونس وليبيا واليمن.. وقد لعبت المواد الصحفية والحملات الاعلامية عبر وسائل التواصل الاجتماعى ادوارا بارزة فى الصراع السياسى وفى انجاح التجمعات والحشد الشعبى المليونى المؤثر .. كما استمر تاثير الناتج الاعلامى والصحفى خلال المراحل الانتقالية بعد الثورات .. وفرض ما نطلق عليه "النظام الاعلامى الديموقراطى الحر" رؤيته والياته ومرتكزاته وقيمه على الحالة الاعلامية فى المنطقة العربية والعالم

وفى مصر على-سبيل المثال-ساهم الانتاج الصحفى والاعلامى للمواطنين عبر نظام الاعلام الديموقراطى الحر فى سقوط نظام حسنى مبارك يناير ٢٠١١ ثم فى الضغط على المجلس العسكرى ليسلم السلطة فى يوليو ٢٠١٢ ثم فى صعود " جماعة الاخوان المسلمين " للسلطة يوليو ٢٠١٢ ثم عزلهم منها فى ثورة شعبية شارك فيها عشرات الملايين فى ٣٠ يونيه ٢٠١٣..

وقد اجمع الباحثون لمتغيرات الفترة الانتقالية لمصر بعد ثورة يناير على الدور الرئيسى والمحورى الذى لعبه الشعب عبر اعلام بديل نمى وتضخم عبر وسائل التواصل الاجتماعى فى صناعة وتغيير مسار الاحداث طوال مايقرب من خمس سنوات منذ ثورة الشعب الاولى فى يناير ٢٠١١

وفرض الناتج الاعلامى لنظام الاعلام الديموقراطى الحر نوعيات من المصادر والنخب الاعلامية تختلف عما كان سائدا من قبل .. كما تنامت ظاهرة المواقع الاخبارية الالكترونية وزاد تاثيرها وتنوع محتواها فاصبحت تقدم المواد الصحفية المكتوبة والمدعومة بالصور وتقدم المواد الاذاعية وتقدم المواد التلفزيونية والفيديوهات المتنوعة لتساهم فى اضعاف تاثير الصحف الورقية المطبوعة والاذاعة والتلفزيون التقليديين

كما تنوع محتوى الاعلامى فى وسائل التواصل الاجتماعى من حيث المضمون وعالج قضايا انية سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية ودينية ورياضية وتاريخية وعسكرية ونسائية وعرقية وصحفية .. وغيرها .. فى اشكال وقوالب تحريرية متنوعة منها الاخبار والمقالات والتحقيقات المصورة والحوارات والرسوم التعبيرية والكاريكاتيرية .. وتعاظمت معدلات الحملات الاعلامية فى القضية الواحدة ومعظمها كان له صدى مباشر فى تعديل قرار سياسى او عزل مسؤول اخطا او تعديل سياسات اجتماعية او اقتصادية او سياسية او انجاز مشروعات قومية

اعلام البيت العالمى الواحد

يلعب الاعلام مع نهاية العقد الاول من الالفية الثالثة ادوارا متعددة فى تسيير حياة الفرد والجماعة والمجتمع والدولة فقد تطورت مقولة " ان الاعلام قد حول العالم الى قرية صغيرة " التى طرحها ماكويل وسادت خلال العقدين الاخيرين من القرن العشرين (الماضى) واصبح "البشر اليوم بفعل وسائل الاعلام اشبه بمن يعيشون فى بيت واحد" حيث يتواصل افراد البشرية وكانهم فى اتصال مواجهى مباشر ولم يعد تواصلهم يقف عند حد معرفة الاخبار او تبادل الاراء او عبر الاعتماد على وسيلة اتصال واحدة بل تحول الى ممارسة السلوك الواحد مثل خروج تجمعات بشرية وتظاهرات فى كل عواصم العالم فى وقت واحد وبشعارات واحدة وباسلوب واحد فى التعبير عن المطالب الانسانية او كما حدث فى ثورة ٢٥ يناير٢٠١١ المصرية من تحركات جماهيرية ثورية مستمرة اعتمدت بصفة اساسية على رسائل اتصالية اعلامية قصيرة نجحت بها الثورة فى تحقيق معظم اهدافها

وكان هذا التطور النوعى فى ادوار الاعلام وتاثيره على الفرد والمجتمع مرتبطا بتحقق العديد من مرتكزات نظرية الاعتمادية على وسائل الاعلام حيث شهدت الاعوام الثلاثين الماضية نجاح الصحفيين والاعلاميين عبر وسائل الاتصال السريعة والمتنوعة فى تشكيل سلوك الجمهور ويساعد المتلقى على اتخاذ قرارات تجاه تفاصيل حياته اليومية حيث توجه نشرة الاحوال الجوية -مثلا - المشاهدين الى نوعية الملابس المناسبة لليوم وكذا اخبار اسعار السلع تحدد نوعية الطعام المتاح تبعا للدخل المالى والتنبيهات الاعلامية حول حركة المرور تجعلك تغير طريقك من شارع لاخر فضلا عن تحذيرات تعطل المياه او الكهرباء والتى تفرض سلوكيات بعينها .. كما ان تكوين وجهة نظر معينة تجاه الاحداث ماهى الاحصيلة مايتعرض له المشاهد او المستمع او القارىء من اخبار وتقارير واراء تحمله الصحف والبرامج الاعلامية ..

ويجسد النظام الاعلامى الديموقراطى الحر نظرية "الاعتمادية" فى اوضح صورها بل لقد تطورت مرتكزات النظرية عبر النظام الجديد الى حالة تفاعلية تشاركية ديموقراطية تمثل المواطن (المصدر) المنتج للمادة الصحفية وهو ذاته (المتلقى) المتاثر بناتج التفاعل الاعلامى وسلوكه السريع هو رجع الصدى العملى .. لتصبح نظرية "الاعتمادية التشاركية"

وتسعى هذه الدراسة النظرية الى رصد وتحليل ملامح النظام الاعلامى الجديد الذى نطلق عليه " النظام الاعلامى الديموقراطى الحر " وماتتميز به ادواته الاتصالية والاعلامية ولماذا اضعفت تاثير الادوات الاعلامية التقليدية ؟ وكيف تهاوت او كادت سيطرة الملكية على الرسالة الاعلامية المتداولة عبر النظام الاعلامى الجديد؟ وما ادخله من تعديلات على صياغة الرسالة الصحفية ذاتها ؟

الاعلام الديموقراطى الحر احدث النظم الاعلامية التى تحكم العالم

اكتشفت النظم السياسية الحاكمة فى كل دول العالم مبكرا اهمية الصحافة والاعلام فسعت الى صياغة نظام صحفى واعلامى يتوافق مع طموحات وتوجهات النظام السياسى .. وتشير الدراسات الاعلامية الى ان طبيعة النظام السياسى فى الدولة قد اثرت بقوة على طبيعة حرية الصحافة والاعلام واسلوب ادارته ومدى تمتع

الصحفيين والاعلاميين بالحرية فى عملهم ومن اهم التقسيمات للنظم الاعلامية التى تربط بين الاعلام وطبيعة النظام السياسى فى الدولة ماجاء به شرام وسيبرت وبيترسون فى دراستهم عن النظم الاعلامية ١٩٥٦ ثم تقرير ماكبرايد ١٩٧٦ ودراسة ماكويل ١٩٨٩.. وبصفة عامة فان النظم الصحفية والاعلامية فى العالم تشهد اليوم خمس نظم رئيسية هى :

١- النظام الصحفى الشمولى

تستخدم الصحافة فى هذا النوع من الانظمة فى تضخيم دور سيطرة الدولة بصفة عامة والدفاع باستماتة عن مصالح الطبقة او الجماعة الحاكمة ويعتمد هذا اللون من الاعلام على توجيهات نخبوية تنتمى بالولاء المطلق للسلطويين وتعتمد بصفة اساسية على التشكيك فى الجماهير وقدراتها حيث يرون ان الجماهير غير قادرة ذهنيا او نفسيا على اتخاذ القرارات بانفسهم ويحتاجون الى التوجية الحاسم فى كل شىء ويرون المعارضين على انهم مرضى ومارقين ولو تولوا السلطة فانهم سيشكلون خطرا مدمرا للمجتمع ..

ويجسد هذا اللون من الاعلام الذى مازلنا نراه فى الدول النامية فكرة النخبوية وان المتميزين التابعين للسلطة فقط (النخب المصنوعة تحت رعاية اجهزة الدولة) وهم الاجدر على اتخاذ القرارات وممارسة اشكال السلطة بما فيها قيادتهم للصحافة والاعلام ..

والاعلام هنا يؤيد السلطة دائما ويحظر عليه انتقاد الحكومة او النخبة المسيطرة اوقيمها السياسية والدينية والاخلاقية ويعاقب بأ شد العقوبات من يخالف ذلك من الصحفيين والاعلاميين

ويخضع الاعلام الشمولى لترسانة من القواعد والقوانين التى تتحكم فى حرية الصحفى والتصريح او الغلق للوسائل الاعلامية فضلا عن فرض الرقابة القبلية على كل ماتتداوله وسائل الاعلام والتدخل بالمنع بلا مبرر لاى من المواد الصحفية والاعلامية . وملكية وسائل الاعلام فى النظام السلطزى الشمولى هى خليط بين الملكية الحكومية والقطاع الخاص وكلاهما يلتزم بتوجيهات الدولة

وتشجع السلطات الحاكمة على نشر الفساد بين الصحفيين والاعلاميين فى مقابل دفاعهم عنها وعلى الرغم من معرفة السلطات بفساد الصحفيين والاعلاميين فانهم يعتمدون مقولة " الفساد مقابل التاييد " ولاتطبق على هذه النوعية من الفاسدين القوانين الزاجرة الا فى حالة غضب الحاكم عليهم فتعصف بهم

وتتعرض اخلاقيات الاعلام فى هذا النظام السلطوى الى انتهاكات بالجملة ويتحول قيادات الصحفيون والاعلاميون الى الاهتمام بقارىء ومستمع ومشاهد واحد فقط هو الحاكم الذى يتفانون لخدمته والحفاظ على مودته ولايهتمون بجمهور القراء او المشاهدين اوالقيم او القانون .. ويعانى الصحفيون والاعلاميون الاخلاقيين التواقين للحرية والذين يتميزون بالابداع والرغبة فى القيام بدورهم الاعلامى الراقى لخدمة المجتمع معاناة شديدة فى هذا النمط السياسى الشمولى ويتعرضون للاستبعاد والحصار والمطاردة .

وتقابل النظم الشمولية بالرفض المطلق او التاجيل المتعمد كل الجهود الرامية الى تقنين اخلاقيات الاعلام او صياغة مواثيق اخلاقية للمهن الاعلامية او انشاء نقابات مهنية للاعلاميين فليس هناك حاجة من وجهة نظر السلطات فى النظام الشمولى لاخلاقيات الاعلام ولا ادوات الضبط الذاتى لان الاعلاميين والصحفيين عندهم اما ان ينفذوا التعليمات بلا مناقشة او ينكل بهم تعسفيا او بالقوانين المفصلة لحماية السلطة

٢- النظام الصحفى الشيوعى (الحزب الواحد)

يسمى معظم الباحثين هذا النظام "نظرية السيطرة فى وسائل الاعلام السوفيتية" لبداية تطبيقها فى الاتحاد السوفيتى السابق اعتمادا على النظرية الماركسية والتطبيق اللينينى فى روسيا منذ ثورة ١٩١٧م .. وقد انتقلت ذات النظرية الى عدد كبير من دول العالم حتى ان التطبيق الصينى للسيطرة على وسائل الاعلام يتطابق فى

معظم جوانبه مع النموذج السوفييتى ويلخص ماكويل الاسس التى يقوم عليها هذا النظام الصحفى فى "ان الطبقة العاملة هى المسيطرة على وسائل الاعلام ويجب ان يخدم الاعلاميون والصحفيون مصالح هذه الطبقة باخلاص وتفانى وتحظر الملكية الفردية لوسائل الاعلام ويفرض المجتمع رقابة قبلية وقيود قانونية لمنع نشر اية معلومات او افكار ضد الشيوعية وتطبق عقوبات متنوعة ضد الصحفيين والاعلاميين حال مخالفة ذلك"

ويتميز هذا النوع من النظام الصحفى والاعلامى بالقدرة على اخفاء الحقائق والتغييب الكامل للجهور العام لصالح الجمهور الخاص الذى يهتم به الصحفيون والاعلاميون فى هذا النظام وهم العمال من اعضاء الحزب السياسى الواحد الذى يحكم الدولة ويملك كل وسائل الاعلام ويدعم الاعلام احتكار الحزب لكل مقدرات الدولة ويتضأل هنا حق الفرد فى المعرفة اوحق الاختلاف فى الاراء مقابل الرفاهة الاقتصادية كما فى كوبا والصين حاليا ..

واخلاقيات الاعلام فى النظام الاعلامى الشيوعى هى خليط من الالتزامات التنظيمية الحزبية والقواعد الاخلاقية التى يضعها الحزب الشيوعى الحاكم وليس الصحفيون والاعلاميون ولذلك فان مواثيق الشرف الاعلامية فى ذلك النظام رغم بريق عباراتها الا انها لاتطبق نتيجة القيود السياسية والحزبية والقانونية السائدة فى الدولة ..

ولذلك وجدنا ظاهرة اصدار الصحفيين والاعلاميين لمواثيق شرف اخلاقية فى العديد من الدول التى انفصلت عن الاتحاد السوفيتى بعد انهياره على ايدى جورباتشوف فى التسعينيات من القرن الماضى حيث قام الصحفيون والاعلاميون فى روسيا وارمنيا وطاجستان باصدار مواثيق شرف صحفية بعد ان اصبحوا فى حاجة شديدة لها بمجرد الغاء القواعد والقوانين المكبلة للحريات ووسائل الاعلام ..

٣- النظام الصحفى الليبرالى الراسمالى

تعود اسس النظام الصحفى الليبرالى الى القرنين الميلاديين الـ١٧ والـ ١٨ خلال عصر النهضة الاوروبية وتعكس ايدلوجية واليات النظام السياسى الراسمالى حيث تعظيم مفاهيم الحرية والابداع وتثمين المال والفردية والعمل وتعظيم دور العنصر الابيض وحضارته ..

وكان نضال الصحفيين الاوربيين للتحرر من سيطرة سلطة الدولة والكنيسة بصفة خاصة وراء صياغة مبادىء اخلاقية تدعم اسس هذا النظام الاعلامى الذى تطور باطراد بفعل الصحفيين والاعلاميين انفسهم حتى اصبح له نماذج مستقرة فى الدول التى اعتنقت النظام الليبرالى الراسمالى فى اوروبا وامريكا وغيرها ..

ويجسد النظام الاعلامى الراسمالى فكرة السوق الحرة المفتوحة بلا قيود وعدم تدخل الدولة فى شئون الصحافة والاعلام وهو ماعبر عنه الدستور الامريكى الذى يحظر على الكونجرس "البرلمان" اصدار اية تشريعات او قوانين تقيد حرية الراى والتعبيروالابداع والاعتقاد للافراد او الصحافة والاعلام

ويصف هلبرت شيلر اسس هذ النظام فى : "ان النشر يجب ان يكون حرا بلا رقابة مسبقة وسوق الصحافة والاعلام مفتوح لكل شخص او جماعة تمتلك وسائل الاعلام وتديرها بلا قيود اوتراخيص مسبقة من السلطة ولا توجد اية قيود على جمع وتداول المعلومات ولايكون النقد الصحفى لاى من سلطات الدولة او احزابها محلا للعقاب ويتمتع الصحفيون والاعلاميون بالاستقلال المهنى والحرية فيما يبدونه من اراء"

وقد تعرض النظام الصحفى الليبرالى الى مخاطر متعددة ابرزها طموحات الراسمالية المتطرفة بحثا عن النفوذ والاحتكار والاستحواذ على المكاسب الضخمة ولو على حساب المجتمعات التى تعيش فيها .. وتعرض مفهوم حرية الاعلام لتحديات المكسب السريع والاحتكار الراسمالى واهمال الصالح العام وتعرضت اخلاقيات الاعلام للانهيار .. وقد رصد باجد كيان ١٠ شركات

راسمالية كبرى تسيطر على الصحافة والاذاعة والاعلام فى امريكا ويرى ان هذا يجعل النظام الاعلامى الامريكى يتحول الى نمط الاعلام الشمولى ويتجه بعيدا عن النظام الاعلامى الليبرالى التقليدى ..

وتشير ايناس ابو يوسف الى ان ١٠ شركات امريكية راسمالية ضخمة لها مصالح مالية وانشطة اقتصادية متعددة تسيطر على شبكات التلفزيون الامريكية الفضائية الرئيسية ABC- CBS - NBC كما تسيطر على٣٤ محطة تلفزيونية فضائية اخرى و٢٠٧ من انظمة كابل التلفزيون الارضية و٦٢ محطة راديو قومية البث .. و ٢٠ شركة تسجيلات باستديوهات متنوعة و٥٩ مجلة مطبوعة منها التايم والنيوز ويك و٦٢ صحيفة منها النيويورك تايمز والواشنطن بوست وذا وول استريت جرنال ولوس انجلوس تايمز ويو اس توداى بالاضافة الى ٤١ شركة لنشر الكتب و١٧ شركة للانتاج السينمائى مثل فوكس وكولومبيا .. وهو مايمثل نسبة تزيد عن ٨٨٪ من اجمالى وسائل الاعلام الامريكية الكبرى .

ويعتمد الاعلام فى النظام الراسمالى على الاثارة واخبار المشاهير والحوادث والجنس بصفة اساسية ويبتعد الى حد كبير عن المناقشة الجادة لهموم المجتمع

ويرى شيلر ان حرية الاعلام فى الغرب وامريكا بصفة خاصة قد خضعت للسيطرة التى ادت الى بروز ظاهرة "التضليل الاعلامى للجمهور" والتى تقوم على تكريس مفاهيم معينة للحرية تنزع الى الفردية واصبح الاعلام يهتم بحماية الملكية الفردية وحراسة رفاهية الفرد وتراجع الاهتمام بغير المفهومين لدى الاعلاميين بصفة عامة .. وهو مايصفه تشومسكى ب "الاحتكار الراسمالى فى الاعلام" مما ادى الى تطابق بين اصحاب راس المال المالكين للوسائل الاعلامية والنظام الراسمالى فى الدولة وانتج خضوع مذهل من الصحفيين والاعلاميين والجمهور للنظام الراسمالى الامريكى

ان النظام الاعلامى الراسمالى وما آل اليه من السيطرة الاحتكارية الراسمالية عليه انتج مناخا لنمو وتطور نوعية خاصة من اخلاقيات الاعلام التى تعظم الفردية وفكرة المزيد من الارباح عن طريق زيادة معدلات التوزيع والمشاهدة والاستماع ولو على حساب اخلاقيات الوظيفة والمهنية والخدمة العامة مع تدنى نسبة الاهتمام بالقضايا الاجتماعية للمواطن الا فى فترات الانتخابات .. وهو ما اضر بالمكانة الاجتماعية لمعظم وسائل الاعلام والصحفيين والاعلاميين لان الربحية عادة ما تتحقق على حساب المصداقية وهو ما ادى الى تدهور معنويات الصحفيين الاخلاقيين الذين يتشككون فى اهمية الدور الذى يؤدونه وقيمته للمجتمع

٤- نظام المسؤولية الاجتماعية لوسائل الاعلام

نتيجة تنامى تاثير منظومة ولغة حقوق الانسان فى العالم واعتماد غالبية الدول والشعوب على المرجعيات الحقوقية .. ومع تزايد سلبيات الاحتكار الراسمالى لوسائل الاعلام فى الغرب وانهيار الاتحاد السوفيتى والمنظومة الشيوعية ومع تغير الانساق السياسية السلطوية فى معظم دول العالم لصالح مفاهيم المشاركة الاجتماعية والسياسية للمواطنين وبعد ان تحولت ممارسة الصحافة والاعلام خلال القرن الماضى من هواية او عمل مؤقت ثم الى مهنة واضحة المعالم وينتمى لها اعداد ضخمة من العاملين ومؤسسات كبرى محلية ودولية لها اقتصادياتها وقوانينها وقواعدها واخلاقياتها ايضا ..

برز نظام "المسؤولية الاجتماعية لوسائل الاعلام" وعبر عن نفسه باشكال ودرجات متنوعة فى معظم دول العالم وتاثرت كل النظم الصحفية والاعلامية التقليدية .

ويعتمد هذا النظام على فكرة ان هناك عقد اجتماعى غير مكتوب بين كل مهنة والمجتمع فيحمى المجتمع هذه المهنة وممارسيها فى مقابل خدمتهم للمجتمع وعدم تسببهم فى الضرر له ..

وان حرية الصحافة ليست حقا طبيعيا للفرد فقط وانما هى امتياز مجتمعى منح للصحفيين والاعلاميين شريطة ان يشكل فائدة للمجتمع ..

ومن ثم فلابد من صياغة اخلاقيات واليات العلاقة بين

الاعلاميين والمجتمع على هذا الاساس ليستمر الدعم الشعبى لمهنة الاعلام وتتقلص ظاهرة التحكم فيها من السلطة او الحزب الحاكم او الحكومة او راس المال .

وقد توافقت المجتمعات البشرية على الدعم الجماهيرى لمهنة الصحافة والاعلام وممارسيها فى اطار مفهوم المسؤولية الاجتماعية لوسائل الاعلام بصفة اساسية ..

وكانت توصيات لجنة هوتشنر لحرية الصحافة الامريكية ١٩٤٧ وتوصيات اللجنة الملكية البريطانية للصحافة ١٩٤٩ اول بلورة لنظام المسؤولية الاجتماعية لوسائل الاعلام فى العالم .. ثم توسع افق النظام على خلفية دعم وثائق واتفاقيات الامم المتحدة له .. ويرصد ماكويل المبادىء الاساسية لهذه النظرية فى :

١- الصحافة ووسائل الاعلام الاخرى يجب ان تقبل وتنفذ التزامات سلوكية واجتماعية معينة للحفاظ على المصداقية والمصالح المجتمعية

٢- تلتزم الصحافة ووسائل الاعلام بالمعايير المهنية والاخلاقية فى نقل المعلومات والتى يضعها الصحفيون والاعلاميون وفى مقدمتها الدقة والموضوعية والتوازن ونقل الحقيقة كاملة

٣- يقوم الاعلاميون والصحفيون وملاك وسائل الاعلام بتنظيم ذاتى للعمل بما يؤدى الى تحقق تلك الالتزامات

٤- يجب ان تتجنب الصحافة ووسائل الاعلام نشر مايؤدى الى الجرائم والعنف والفوضى الاجتماعية واهانة الاقليات

٥- ان وسائل الصحافة والاعلام يجب ان تحرص على التنوع والتعدد وتعكس تنوع الاراء والافكار فى المجتمع وتلتزم بحق الرد للمواطنين

٦- للمجتمع حق على الصحفيين والاعلاميين هو التزامهم بالمعايير الاخلاقية الرفيعة فى ادائهم لوظائفهم.

٧- من حق المجتمع التدخل العام فى شئون الاعلام اذا اضر بالمجتمع لتحقيق المصلحة العامة

٥- نظام الاعلام الديموقراطى الحر

يعتبر نظام الاعلام الديموقراطى الحر ومعظم الدراسات الاعلامية تطلق عليه "نظام المشاركة الديموقراطية الاعلامى" هو احدث النظم الاعلامية النامية حاليا فى العالم والذى ظهرت ملامحه الاولى فى عام ٢٠٠٧ ونضج واصبح مهيمنا فى عام ٢٠١١.. وهو تطور انسانى اعلامى لظواهر صحافة المواطن واعلام الشعوب والمواطن الرقمى .. كما يعتبر تطور طبيعى لنظام الاعلام القائم على المسؤولية الاجتماعية..

وقد ظهر نتيجة انتشار ثقافة حقوق الانسان وتطور وسائط التواصل الاعلامى والاجتماعى ونشاط مؤسسات المجتمع المدنى .. وساعده تنامى ظاهرة تدفق سيول المعلومات فى عام ٢٠٠٩ مع ظهور تطور نوعى للتواصل بين البشر نتيجة التوسع فى استخدام الخدمات الاخبارية وغرف الدردشة عبر ادوات التواصل الاجتماعى .

ونظام الاعلام الديوقراطى الحر مازال يتشكل حتى الان وقابل للتمدد ليشمل كل العالم متجاوزا حدود المكان والزمان مع امتلاك الافراد والجماعات الصغيرة لوسائل اتصالية تحولت الى وسائل اعلامية لمئات الملايين من الجمهور.

المرجعية الحقوقية لنظام الاعلام الديموقراطى الحر

نظام الاعلام الديموقراطى الحر كونه يعتمد على واقع يتجاوز قدرات السيطرة على الزمان والمكان لمن يماسون العمل الصحفى والاعلامى فقد ادى ذلك الى تحرره من المرجعيات الدستورية والقانونية القطرية ليتخذ من المرجعية الحقوقية الانسانية الدولية المعتمدة فى الامم المتحدة مرجعية جامعة لمن يفضلون هذا النظام الاعلامى الجديد

وتمثل مواثيق حقوق الانسان والاتفاقيات الدولية المرجعية الحقوقية الانسانية للاعلام الديموقراطى الحر

وتراعى الصياغات الحقوقية الانسانية الاعلامية من خلال النص على ثمان معايير اساسية تدعم حرية الاعلام وهى :

- عدم التمييز بين افراد المجتمع فى الحقوق والواجبات-واهمها حق الاتصال والمعرفة-باى من الاشكال التمييزية الدائمة وتقنين المؤقت منها ارتباطا بجدول زمنى محدد

- تحديد ضمانات حماية الحقوق ومنها-حرية الراى والتعبير والابداع - من المخالفات والانتهاكات والجرائم

- المساءلة المقننة لمن يتحمل مسؤولية الحماية او التنفيذ ويتحمل خطا الانتهاك للحق الانسانى وبخاصة الاعتداء على حرية الصحافة والاعلام

- الشفافية والوضوح فى تحديد معنى حرية الراى والتعبير والاعتقاد والابداع والنص على اليات تحقيقها فى اطار واضح من الاجراءات التى تلتزم بها كل السلطات

- مشاركة الصحفيين والاعلاميين خاصة فى اعمال الحقوق والواجبات الانسانية وتفعيل دورمنظمات المجتمع المدنى

- تفعيل دور الاعلام كوسيلة اساسية لمشاركة كل طوائف وسكان الدولة فى المشاركة السياسية والاجتماعية

- حق الرقابة الاعلامية على سبل العدالة والانصاف عبر التشريعات النافذة والقضاء المستقل الناجز.

- دور الاعلام فى تحقيق التنمية الشاملة والالتزام بالقضاء على الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية

كما تجسد احكام المحاكم الدولية معانى ارتباط الحرية بالممارسة الاعلامية والديموقراطية ونجد امثلة واضحة فى مبدا دولى تعتمد عليه المحاكم الدولية دائما فى احكامها ينص على : "ان ممارسة حرية التعبير فى ظل الديموقراطية لا تعنى الكثير، إذا كانت تمارس على المستوى الفردى فقط. فحرية التعبير ليست ما يمكن أن تقوله لجارك فقط، أو ما تسمعه منه. فالشىء الأهم، هو إمكانية التعبير عن الحقائق والآراء وتلقى المعلومات من خلال وسائل الإعلام أيضا تجعل وسائل الإعلام من ممارسة حرية التعبير واقعا ملموس" .

والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان قد خلصت إلى أن حرية الإعلام أمر حيوى لتوفير المعرفة للمواطنين و إن حرية الصحافة تعد من أفضل الوسائل التى تتيح للجمهور تشكيل الرأى العام، واكتشاف أفكار قادتهم السياسيين ومواقفهم. وهى تعطى بصورة خاصة لرجال السياسة الفرصة للتأمل والتعليق على اهتمامات الرأى العام، وهى بالتالى توفر الفرصة للجميع من أجل المشاركة فى النقاش السياسى الحر الذى هو من صميم مفهوم المجتمع الديمقراطى.

وتقوم وسائل الإعلام بتوعية الجمهور بالمسائل التى تهمه وتعمل كرقيب على الحكومة ويتعين على (الصحافة) أن تنقل المعلومات والأفكار حول القضايا التى تتعلق بالمصلحة العامة، ليس فقط لأنه يقع على عاتقها مهمة نقل هذه المعلومات والأفكار: الجمهور أيضا لديه الحق فى الحصول عليها. وإذا كان الأمر عكس ذلك، فإن الصحافة لا تستطيع أن تلعب دورها الحيوى كمراقب عام" .

ولهذا فإنه وفقا للمحكمة الأوروبية، يوجد هناك جانبان لهذا الدور الديمقراطى للوسائل الإعلام هما :

١- اطلاع الرأى العام

٢- العمل كرقيب على الحكومة..

وهذا الدور الديموقراطى يفرض واجبات خاصة على أى صحيفة أو محطة إذاعة، بل يفرض واجبا على الحكومات لضمان أن تكون وسائل الإعلام قادرة على القيام بهذه المهام... ولا يجوز بصورة عامة أن تقوم الحكومات بتقييد محتويات وسائل الإعلام .

مداخل دراسة النظام الاعلامى الديموقراطى الحر

تعتمد دراسات نظام الاعلام الديموقراطى الحر كما يراها محمد شومان على ثلاثة مداخل اساسية هى المدخل التاريخى ومدخل المجتمع المدنى ومدخل التطور التكنولوجى

وفى المدخل التاريخى: يتفق غالبية الباحثين على ان نظام الاعلام الديموقراطى الحر هو تطور لظاهرة " صحافة المواطن " التى ظهرت فى الثمانينيات من القرن الماضى كنمط جديد للصحافة الشعبية

ويرى الباحثون ان صحافة المواطن او "صحافة الفقراء"

كما اطلق عليها برنامج اليونسكو لتنمية الصحافة المحلية فى افريقيا جنوب الصحراء .. والتى ظهرت فى امريكا اللاتينية فى ذات التوقيت من الثمانينيات كوسيلة لمقاومة الانظمة السياسية الشمولية العسكرية فى القارتين كان هدفها صياغة اعلام للمواطن بعيدا عن هيمنة وسائل الاتصال التى تخضع للنظم السياسية الشمولية

وقد استخدمت روديغير كليمنسيا استاذة الاعلام الكولومبية الاصل مصطلح "صحافة المواطن" لاول مرة فى عام ٢٠٠١ لتصف مجمل الاليات التى يقوم بها المواطنون فى كولومبيا للانشاء وسائل اتصال مستقلة بالجهود الذاتية المتاحة (صحف واذاعات محلية) للمشاركة فى الحياة المجتمعية المحلية

ويعتمد هذا المدخل الدراسى على البعد التاريخى للظاهرة ويرى ان نظام الاعلام الديموقراطى الحر بدات عناصره انذاك واهمها التخلص من هيمنة اعلام الدولة وانتاج اعلام بديل

اما المدخل الحقوقى المدنى: فيرى الباحثون ان نظام الاعلام الديموقراطى الحر هو تطور لصحافة المجتمع المدنى Civic Journalism والتى ظهرت فى الولايات المتحدة الامريكية خلال الثمانينيات من القرن الماضى كرد فعل على تحيز وسائل الاعلام الامريكية لنوعيات من النخب وطرح قضايا لاتهم المواطن وفرض سياسة استهلاكية وقيم الصراع وعدم الدفاع عن المظلومين واهمال المجتمع ومشاكله . . وطرحت صحافة المجتمع المدنى مفاهيم حقوق الانسان والمواطنة فى مضامين الرسائل الاعلامية التى تنشرها

اما المدخل التكنولوجى: فيرى الباحثون ان نظام الاعلام الديموقراطى الحر هو نتاج للطفرة التكنولوجية فى مجتمع شبكات المعلومات وفق اطروحة مانويل كاستيل عالم الاجتماع الاسبانى فى عام ٢٠٠٧ والذى يرى ان الشبكة العنكبوتية الالكترونية "النت" هى البنية الاجتماعية الجديدة التى افرزت نظام الاعلام الديموقراطى الحر حيث تقوم هذه الشبكات ببناء ثقافة افتراضية فى اطار تدفقات معلوماتية معولمة متجاوزة الزمان والمكان .. ويطرح كاستيل مصطلح المواطن الرقمى Digital Citizen كمحور رئيسى للاعلام الجديد وهو يقاوم اعلام المؤسسات الكبرى وتساعده تكنولوجيا الاتصال والانترنيت بادواتها الحديثة فى ممارسة الاعلام الشخصى الذى يتحول الى اعلام عام عبر الشبكة الالكترونية

وبصفة عامة يتفق الباحثون عبر المداخل الدراسية الثلاثة على ان نظام الاعلام الديموقراطى الحر يقوم على عدة عنصر اهمها :

- ان حق الاتصال عبر وسائل الاعلام اساسى للافراد والجماعات والاقليات فى المجتمع هو حق انسانى مكفول من الدولة وتفرضه الامم المتحدة والاتفاقيات الدولية
- لكل افراد المجتمع الحق فى ان تلبى وسائل الاعلام احتياجاتهم المعرفية والثقافية
- لايجب ان يخضع تنظيم العمل الاعلامى داخل الدولة لاية سلطة سياسية او ادارية فى الدولة
- ان من حق الافراد والجماعات والجمعيات والمنظمات ومؤسسات المجتمع المدنى والمجتمعات المحلية ان يكون لها وسائل الاتصال والاعلام الخاص بها ..

وقد اصبح نظام الاعلام الديموقراطى الحر مفضلا للشعوب لانه نظام يحقق المشاركة الاجتماعية والسياسية المنشودة مما يساعد على استقرار الدولة واللافت للنظر وجود عدد كبير من المنظمات والجمعيات غير الحكومية NGO,S التى تتبنى الترويج لهذا النظام وتدعمه خاصة فى قطاع الصحف المحلية وما يسمى بصحافة الفقراء فى دول وسط افريقيا بصفة خاصة وبعض الدول العربية ومنها مصر

اخفاقات النظم الاعلامية القديمة تفرض النظام الجديد

ان نظام الاعلام الديموقراطى الحر قد برز من واقع الخبرة العملية كاتجاه إيجابى لابتداع الانسان لأشكال جديدة تلبية لرغبة انسانية عارمة فى المزيد من التواصل

الاجتماعى الذى عجزت عن توفيره وسائل الإعلام ، وقد ظهر النظام الاعلامى الجديد كرد فعل مضاد للطابع التجارى والاحتكارى لوسائل الإعلام المملوكة ملكية خاصة فى النظام الاعلامى الراسمالى، ورفضا لمركزية مؤسسات الإذاعة والتلفزيون العامة التى قامت على معيار المسؤولية الاجتماعية وتنتشر بشكل خاص فى الدول الرأسمالية.

فالدول الأوروبية التى اختارت نظام الإذاعة والتلفزيون الذى يقدم الخدمة العامة بديلا عن النموذج التجارى الأمريكى كانت تتوقع قدرة الإذاعة والتلفزيون العام على تحسين الأوضاع الاجتماعية للمواطنيين والحيادية والتنموية والممارسة العادلة للإعلام ، ولكن الممارسة الفعلية لوسائل الإعلام أدت إلى حالة من الإحباط وخيبة الأمل بسبب التوجه الصفوى لبعض منظمات الإذاعة والتلفزيون العامة واستجابتها للضغوط السياسية والاقتصادية ولمراكز القوى وجماعات الضغط فى المجتمعات الاوروبية كالأحزاب السياسية ورجال المال ورجال الفكر .

ويعبر نظام الاعلام الديموقراطى الحر عن معنى التحرر من وهم الأحزاب والنظام البرلمانى الديمقراطى فى المجتمعات الغربية والذى أصبح مسيطرا على الساحة ومتجاهلا الاقليات والقوى الضعيفة فى هذه المجتمعات، كما يميل النظام الاعلامى الديموقراطى الحر الى رفض الافكار سلطة المجتمع الجماهيرى الذى يتسم بالتنظيم المعقد والمركزية الشديدة والذى فشل فى توفير فرص عاجلة للأفراد والاقليات فى التعبير عن اهتماماتها ومشكلاتها.

ويرى مؤيدو النظام الاعلامى الديموقراطى الحر ان نظرية الصحافة الحرة (نظرية الحرية) فاشلة بسبب خضوعها لاعتبارات السوق التى تجردها أو تفرغها من محتواها، وترى ان نظرية المسؤولية الاجتماعية غير ملائمة بسبب ارتباطها بمركزية الدولة ، وان اليات التنظيم الذاتى لوسائل الإعلام لم يمنع ظهور مؤسسات إعلامية تمارس سيطرتها من مراكز قوى فى المجتمع، وفشلت فى مهمتها وهى تلبية الاحتياجات الناشئة من الخبرة اليومية للمواطنين أو المتلقين لوسائل الإعلام...

وهكذا فإن المرتكز الرئيسى لنشاة النظام الاعلامى الديموقراطى الحر تكمن فى الاحتياجات والمصالح والآمال للجمهور الذى يستقبل وسائل الإعلام، وحق المواطن فى استخدام وسائل الاتصال من أجل التفاعل والمشاركة على نطاق صغير فى منطقته ومجتمعه، وترفض هذه النظرية المركزية أو سيطرة الحكومة على وسائل الإعلام ولكنها تشجع التعددية والمحلية والتفاعل بين المرسل والمستقبل والاتصال الأفقى الذى يشمل كل مسؤوليات المجتمع..

ووسائل الإعلام التى تقوم فى ظل النظام الاعلامى الديموقراطى الحر سوف تهتم أكثر بالحياة الاجتماعية وتخضع للسيطرة المباشرة من جمهورها، وتقدم فرصا للمشاركة على أسس يحددها الجمهور ذاته وليس قيادات او ملاك وسائل الاعلام او السلطة السياسية او غيرها من وسائل السيطرة التقليدية

المرتكزات الأساسية لنظام الاعلام الديموقراطى الحر:

تبلورت مرتكزات نظام الاعلام الديموقراطى الحر فى اطار تطورات ثقافية واتصالية متلاحقة شهدها العالم متاثرا بثقافة حقوق الانسان والثورة الاتصالية التى لا تتوقف موجاتها والرغبة العارمة فى الاتصال والتواصل الاجتماعى التى اجتاحت البشر على مسار الحق فى المشاركة الاجتماعية والسياسية للفرد فى صياغة القرارات الخاصة بحاضره ومستقبله وتتمثل المرتكزات الاساسية للنظام الجديد فى:

١- أن للمواطن الفرد والجماعات والاقليات حق الوصول إلى وسائل الإعلام واستخدامها ولهم الحق كذلك فى أن تخدمهم وسائل الإعلام طبقا للاحتياجات التى يحددونها.

٢- أن تنظيم وسائل الإعلام ومحتواها لا ينبغى ان يكون خاضعا للسيطرة المركزية القومية.

٣- أن السبب الاصلى وجود وسائل الإعلام هو خدمة

جمهورها وليس من أجل تحقيق اهداف المؤسسات او المنظمات التى تصدرها هذه الوسائل أو المهن.

٤- الإعلام الحر أحد أبرز مقومات المجتمع الديمقراطى، ومن دونه لايمكن ان تنمو أية تجربة ديمقراطية حقيقية وتتطور وتزدهر، فهو بمثابة صمام الأمان، يحرسها ويقومها ويفتح أمامها آفاقاً للنضج والتطور ..

٥- لايمكن للإعلام الحر أن يولد بصورة مثالية ومتكاملة مرة واحدة، بل لابد ان يمر بمراحل ولادة ومراهقة ثم نضج، من خلال التفاعل والامتزاج مع مسار العملية الديمقراطية..

٦- نظام الاعلام الديموقراطى الحر لا يعمل فى فراغ، وانما هو مشروع محدد فى بيئة اجتماعية محددة ومحكومة بمكونات ثقافية وايديولوجية لذلك فان حرية الاعلام التى يتيحها النظام الاعلامى الديموقراطى الحر لا تعنى بالضرورة تجاوز شروط هذه البيئة ومتطلباتها.. ولكنه يستطيع التأقلم مع البيئات الاجتماعية المختلفة ويفرض تاثيره عليها

اهداف الاعلام الديموقراطى الحر اهمها :

- اعلام هادف غير منحاز، يحقق رسالة الاعلام فى كونه سلطة شعبية مستقلة
- يراقب وينتقد ويتقصى الحقائق وينشرها
- يسعى لتنمية قيم الاصالة والحداثة، واشاعة مفاهيم المواطنة والديمقراطية والتعددية والحرية والتعايش وحماية حقوق الانسان كحقه فى التعبير والمشاركة والتنمية الانسانية الشاملة
- يسعى لاحترام الحقوق الثقافية والخصوصيات بكل اشكالها ويتقبل مكونات الشعب كافة
- يتبنى توعية فئات المجتمع بالتطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية بما يسهم على نحو فعال فى نشر الثقافة، من خلال الضخ المعلوماتى الاخبارى والتحليلى المكتوب والمصور والمذاع والمتلفز لمعطيات المعرفة.
- تعزيز مفهوم المجتمع المدنى ومؤسساته وسيادة القانون وتثقيف المواطنين باهمية العملية الديمقراطية وابعادها المختلفة
- تعزيز سبل تواصل الجمهور بالمسؤولين التنفيذيين والشعبيين لعلاج المشاكل الاجتماعية والاقتصادية للشعب
- يسعى لدعم ثقافة المساءلة فى القضايا العامة بما ينمى من حس المسؤولية والمواطنة
- يدعم المحافظة على الهوية الثقافية الوطنية للفد والمجتمع من خلال العناية بالموروث الثقافى والحضارى والحفاظ عليه.
- الارتقاء بمستوى المنتج الصحفى والاعلامى والفنى بما يحقق تطويرا للتواصل الاعلامى بين الجماهير وتطوير وسائل انتاجه لينافس نظراءه من المؤسسات الاعلامية فى الاقليم والقارة والعالم ودعم الابتكار والاعمال التجريبية.
- التواصل مع العالم بغية نقل صورة حقيقية عن الواقع وتعزيز وتطوير العلاقات الاعلامية والثقافية والفنية مع البلدان الاخرى .

تداول المعلومات فى نظام الاعلام الديموقراطى الحر

تلعب المعلومات دورا اساسيا فى صناعة القوة للافراد والمؤسسات والدول بعد ان اصبح الجهل بالمعلومة يمثل حالة ضعف يرقى الى مستوى العجز عن مواكبة الاحداث اليومية لدى الافراد كما يصيب الجهل بالمعلومات الدول بالتخلف الحضارى وتصاب الجماعات الجاهلة بالمعلومات بالفقر والمرض والتخلف التكنولوجى والاجتماعى

وقد استخدمت النظم الاستبدادية اسلوب التحكم والهيمنة على المعلومات ومنعت تداولها للمواطنين لتحتكر النخب الحاكمة المعرفة والتقدم والرقى وحدها وتمنع مواطنيها من التطلع خشية ان تعصف بالنظم الاستبدادية ثورة التطلعات .. وقد تعمدت الحكومات الاستبدادية تخريب وسائل واليات تداول وحفظ المعلومات حتى اننا لا

نجد فى معظم الدول النامية سجلات لتاريخ الشعب والجماعات فيها وانما نجد معلومات عن تفاصيل تاريخها فى المكتبات والمتاحف ودور الوثائق والمكتبات الغربية فى الدول التى كانت تحتلها او تمارس الوصاية عليها بعد الاستقلال .

وهو ما افرز ظواهر متعددة نتيجة ندرة المعلومات فى الدول النامية مقارنة بالدول الديموقراطية المتقدمة تتمثل فى الجدول الاتى:

الظاهرة	الدول النامية	الدول المتقدمة
مصادر المعلومات	نادرة وتحتاج الى اجراءات طويلة للحصول على المعلومة	متعددة وسهلة فى التعامل معها
نوعية المعلومات	تضع حظرا شاملا ومستمرا على كل المعلومات من المنبع	تتيح المعلومات الا مايخص جهات معينة مثل الجيش وحظر المعلومات مقنن زمنيا
نشر المعلومات اعلاميا	يحتاج الى موافقات وتصديق من الجهات	لايحتاج الى موافقات
	المعنية والمخالف يجرمه القانون	
حفظ المعلومات والوثائق	يخضع للصدفة او القانون وجهات حفظ الوثائق تلزم الراغبين بالاصلاع عليها باجراءات متعددة	واجب قانونى على كل المصالح والجهات ويحفظ بطريقة منهجية فى اكثر من جهة يسهل الوصول لها
التاكد من صحة المعلومة	صعب جدا	سهل ومتاح

ومع نظام الاعلام الديموقراطى الحر اصبح من المحال حجب الاخبار والمعلومات والاراء عن التداول بين البشر فى اى مكان من العالم حيث جاءت وسائل التواصل الاجتماعى بموجاتها المتلاحقة وفرضت الاتاحة للمعلومات على الجميع بل واخترعت الصحف المطبوعة والقنوات الفضائية مواقع صحفية الكترونية لها اصبحت تنشر بلا توقف على مدار الساعة سيلا من المعلومات والاخبار التى تجاوزت جدران المنع والحظر والاخفاء للمعلومات الى افاق الاتاحة اليسيرة لها فى كل انحاء العالم وبمختلف اللغات .

ويمثل نظام الاعلام الديموقراطى الحر تحديا للدول والحكومات حيث يفرض اهمية تطوير منظومة تداول المعلومات فى كل دولة بما يحقق الاتاحة والشفافية ومحاربة التزييف والخداع التى يمكن ان تتعرض لها المعلومات والصور والوثائق باستخدام التقنيات الحديثة والتى يتم تداولها لاهداف عدائية خاصة ضد افراد او جماعات او حكومات عبر وسائل التواصل الاجتماعى بلا ضوابط ولا حساب

وهو ما يمثل خطرا على النظم السياسية وحق حماية حرمة الحياة الخاصة واختراقا للخصوصية واثارة للفتن والانقسام بما يهدد سلامة ووحدة المجتمع

وسوف تتنامى تحديات امن المعلومات الهامة وغير القابلة للتداول لفترات زمنية محددة من قبل اليات نظام الاعلام الديموقراطى الحر وهو ما يجب ان يقابله ابداعات تقنية واجراءات علنية شفافة من الحكومات لفرض الحقائق وصحيح المعلومات على حالات الغش والتزييف بما يجهض خطرها

تجارب تداول المعلومات فى الدول الديموقراطية والعالم

يبدو نظام الاعلام الديموقراطى الحر متجاوزا اليات السيطرة التقليدية على تداول المعلومات التى سادت فى النظام السلطوى والنظام الليبرالى ونظام الحزب الواحد وايضا نظام الاعلام القائم على المسؤلية الاجتماعية وهو ما يتطلب اليات وقرارات مختلفة عما كان سائدا فى مجال تداول المعلومات فى كل دول العالم واذا استعرضا اهم ملامح قوانين حرية تداول المعلومات فى العالم سنجد ان ٧٥ دولة من بين ١٩٨ دولة اعضاء فى الامم المتحدة تقنن حق تداول المعلومات والحصول عليها ونشرها.. وتاتى السويد على راس قائمة الدول التى تحترم وتمارس حق تداول المعلومات وهى من اقدم الدول فى هذا المضمار وكذا فنلندا وكلاهما من اقل الدول التى بها فساد فى العالم ..

وتعود أهمية الحق فى الحصول على المعلومات كونه شرطا لازم ومسبق (prerequisite) لتحقق ممارسة حقوق أساسية أخرى كحرية الراى والتعبير وأرتباطه بمفهوم الشفافية والمساءلة .

و تطبيق هذا الحق من شأنه بناء الثقة فى الحكومات وزيادة وزنها عند الشعوب. ونجد المكسيك البرازيل وهولندا وشيلى والدنمارك والهند واوغندا وزيمبابوى كما توجد بلدان عربية عدة بدأت فى الاهتمام بمناقشة إدراج هذا الحق على أجندتها أو تفعيله كلبنان التى وضعت نصا خاصا فى دستورها يقضى بحق المواطنين فى الحصول على المعلومات والمغرب اصدرت قانونها لتداول المعلومات عام ٢٠٠٩ والاردن اصدرت قانونها لتداول المعلومات عام ٢٠٠٧ والبحرين والكويت مازالتا تدرسان تشريع برلمانى لكل منهما حول الموضوع

وبصفة عامة فان القوانين التى درسناها والتى تطبق فى السويد واليابان وكوريا الجنوبية وفلندا والمكسيك تضع معايير واجراءات ثابتة تتفق عليها الغالبية العظمى من القوانيين المنظمة لحق تداول المعلومات فى الدول الديموقراطية تتمثل فى :

■ لا يجوز الإفصاح عن المعلومات التى من شأن الكشف عنها الإضرار بالأمن الوطنى (القومى) للدولة أو بعلاقتها الدولية

■ والأمن الوطنى (يقصد به) الاستيراتيجيات والخطط العسكرية ومعلومات المخابرات وكل معلومات تتعلق بالشئون الدفاعية والتحالفات العسكرية أو تخص دولة أو منظمة أجنبية تم الاتفاق معها على إبقاء هذه المعلومات سرية)

■ كما يشترط صدور قرار باعتبارها معلومات سرية من السلطة المختصة ويكون محدد المدة .

ولاتجيز القانيين الحصول على المعلومات فى الأحوال الآتية:

■ إذا كانت المعلومات تمس حرمة الحياة الخاصة.

■ إذا كانت المعلومة محمية باتفاق مع الغير بعدم الافصاح ، أو تحتوى على أسرار تجارية أو مهنية لطرف ثالث من شأن الإفصاح عنها أن يؤدى إلى الإضرار بمصالحه التجارية والمالية، ما لم يقبل صاحب الشأن كتابة الكشف عنها.

■ إذا كان يمنع من الإفصاح رابطة تفرضها القوانين أو الاتفاقات الدولية ما لم يقبل صاحب الشأن كتابة الكشف عنها.

■ إذا كان طلب الإفصاح عن سياسة أو قرار فى مرحلة الإعداد أو التحضير يضر به أو الإضرار بفعالية التجارب والاختبارات (العلمية).

■ إذا كان من شان الإفصاح الإخلال بسير العدالة، أو الإضرار بالتحقيقات الجارية أو إعاقة عملية ملاحقة الجناة أو القبض عليهم أو تعريض حياة الأشخاص لخطر جسيم.

■ إذا كان من شأن الإفصاح أن يؤدى إلى الإضرار بالاقتصاد القومى أو بالمصالح التجارية المشروعة للدولة أو أحد أجهزتها أو مشروعاتها.

ومن حيث اجراءات الحصول على المعلومات فاننا نجد خطوات متشابهة فى القوانيين المنظمة لتداول المعلومات فى الدول المبحوثة تتمثل فى :

١- التقدم بطلب كتابى ودفع رسوم محددة لائحيا

٢- الرد خلال يوم او يومين من الجهة المعنية

٣- استلام صورة من الوثيقة او المستند خلال ثلاثة او خمس ايام

٤- الامتناع او التاجيل مخالفة او جرايمة لها عقوبتها المادية والادارية واحيانا العقوبات الجسدية فى حالة ترتب على المخالفة اضرارا جنائية

٥- الجهات المنفذة تخضع لمفوضية او لجنة قومية مركزية لها شخصيتها الاعتبارية المستقلة وتدير العمل

ان مراجعة الاجراءات الخاصة بتداول المعلومات ومقومات الاتاحة وحرية الحصول على المعلومات يجب ان تراعى التحديات التى يفرضها نظام الاعلام الديموقراطى الحر بتقنياته وسرعة تداول المعلومة عبر

الياته وهو ما يحتاج جهد بحثى كبير فى المرحلة القادمة.

مصطلحات جديدة انتجها نظام الاعلام الديموقراطى الحر

لاشك ان نظام الاعلام الديموقراطى الحر هو تطور لنظم اعلامية سابقة ونتاج رصيد صحفى واعلامى فى مجالات العمل المتعددة وحتى الان لم يحل نظام اعلامى محل نظام اخر بالكامل او ينهى مقومات وجوده .. وسوف نحاول هنا بايجاز رصد اهم المصطلحات والمضامين الجديدة التى يعتمد عليها نظام الاعلام الديموقراطى الحر .

تعريف الصحافة الالكترونية

لم يتفق الباحثون فى العالم حتى الان على تعريف مستقر جامع وشامل للصحافة الاليكترونيه وذلك لتطورها المستمر، وتعدد أنواعها، وتنوع الوسائط التى تنشر خلاله، حيث تستخدم مصطلحات عديدة لوصفها من بينها الصحافة الاليكترونيه Electronic صحافة الانترنت Internet صحافة الويب Web نسخ اليكترونيه Web editions صحافة مستعينة بالحاسبات Computer assisted صحافة فورية Online صحافة افتراضية Virtual صحافة وسائط متعددة Multimedia صحافة تفاعليه Interactive صحافة قواعد البيانات Database صحافة الأبعاد الثلاثة 3D صحافة مندمجة Convergent صحافة المحمول Mobile صحافة المدونات Blogging صحافة شخصية Personalized صحافة مصممة وفقا لاحتياجات القارىء Customized صحافة مشاركة Participatory صحافة الوقت الحقيقى Realtime صحافة المصادر المفتوحة Opensource صحافة المواطن Public صحافة ذكية Smart صحافة الويب Web2.0Journalism 2.0, صحافة بكل شكل Ubiqutous صحافة لاورقيه Epaper

وهذه المصطلحات كلها تشير الى أنماط من الصحافة الاليكترونية اللاوقية، كلها صحف اليكترونية، ولكنها تختلف من حيث الأسلوب ووسيط النشر ، من هنا يمكننا القول ان الصحافة الاليكترونية هى أى اصدار لاورقى يتم اصداراه بالاستعانة بشبكة الانترنت ، وعرضه على الشبكة أو أى وسائط أخرى غير ورقية

ويتضمن ذلك

- الطبعات الاليكترونية من الصحف الورقية على شبكة الانترنت
- الصحف الاليكترونية التى ليس لها أصل ورقى على شبكة الانترنت
- مواقع الصحف الورفية على شبكة الانترنت
- مواقع المؤسسات الاعلامية المختلفة: الراديو والتليفزيون ووكالات الانباء
- المواقع الاخبارية
- مواقع التشبيك الاجتماعى (الشبكات الاجتماعية)
- المواقع العامة والمتخصصة على شبكة الانترنت
- صحافة المدونات (التى تشمل المدونات المكتوبة، والمصورة، والمسموعة)
- الصحافة الاليكترونية اللاورقية

وتوفر المادة الصحافية على شكل نص إلكترونى(text) يمكن البحث فيه وتحريره من جديد بعد استرجاعه وبالتالى خزنه كمادة صحافية جديدة. ومن المزايا الأخرى سرعة الوصول (access) إلى المادة الصحافية بأكثر من طريقة.

ويعرف "زايجن لى الصحافة الاليكترونيه بأنها صحيفة الإنترنت Internet Newspaper بأنها: منشور يتاح على شبكة المعلومات العالمية، يتم مطالعتها وتصفحها من خلال برامج التجول Navigation Software ويتم بناء الموقع الإلكترونى والخاص بهذا النوع من الصحف من خلال استخدام لغة ترميز النص الفائق Hypertext markup Language (HTML) وغيرها من أدوات التصميم المستعينة بالحاسبات الإلكترونية لتقديم النص والمواد الجرافيكية التى تحتوى على المعلومات الصحفية على شاشات الحاسب الإلكترونى.

وترى منار فتحى محمد رزق انه يمكن تعريف الصحيفة

الإلكترونية بأنها "كل إصدار إلكترونى فورى يتم بثه عبر شبكة الويب، صمم باستخدام إحدى لغات الترميز، ليقوم القارئ بتصفحه والتفاعل معه على شاشة الحاسب الآلى، مستخدما برنامجا للتصفح، ويركز الإصدار على استخدام كل من الفنون الصحفية وقوالب التحرير الصحفى التقليدية منها والمستحدثة." وتدخل فى نطاق الصحيفة الإلكترونية.

ويرى الدكتور الصادق الحمامى انه بالنسبة إلى الصحافة الالكترونية، فمستخدم المواقع الإعلامية هو مستخدم نشيط وبالتالى يمكن القول إن الصحافة الالكترونية هى شكل إعلامى هجين لأن مضامينها نتاج مشترك بين الصحفى والمستخدم. مثال المدونات (BLOGS) التى تملكتها الصحافة الالكترونية بأشكال وأنماط مختلفة لكن الشكل الأكثر شيوعا هو استخدام مدونات للمستخدمين داخل المواقع الإعلامية الالكترونية فهناك إذاعة شبابية فرنسية معروفة (هى إذاعة سكايروك) نجحت فى خلق أكبر فضاءات تدوين فى الفضاء الفرنكفونى لتتحول من منتج للمضامين إلى مؤسسة تسمح للجمهور بإنتاج المضامين. وبذلك نجحت هذه الإذاعة فى خلق فضاء ما يمكن تسميته ب مجتمع المدوّنين ويطلق عليه سكاى بلوغ .

الإصدار الفورى عبر الويب:

يفيد هذا التخصيص فى استبعاد سائر الأشكال الإلكترونية الأخرى التى قد تتخذها الصحيفة دون النشر عبر الويب، مثل استخدام تقنية التليتكست والفيديوتكست اللتان تعتمدان على شاشة التلفاز لا الحاسب، كما يستبعد من التعريف الصحيفة التى يتم تخزينها على أقراص مدمجة (CD)

التصميم بإحدى لغات الترميز:

إن تصميم صفحات الصحيفة الإلكترونية باستخدام إحدى هذه اللغات مثل HTML, XML يسمح للقارئ أن يتفاعل مع الصحيفة كيفما يريد لا مجرد مطالعتها مثلما يحدث عند استخدام صيغ .pdf , gif والتى من خلالها يتم بث صفحات الصحيفة على الويب كأنها صور لا يستطيع المستخدم فعل أى شى حيالها

التصفح والمصدر المتفاعل :

يتيح التصفح للمستخدم حرية واسعة عند التجول بين صفحات الموقع المختلفة والتنقل بسهولة بين الصفحات ذات الصلة المشتركة والأقسام المتنوعة. ولا يقتصر هدف الموقع أو المستخدم على مجرد مطالعة ما يقدم له من معلومات الأمر الذى يعزز نماذج الاتصال التقليدية المختلفة بداية من نموذج "شانون وويفر" مروراً بنظرية الطلقة السحرية Magic Bullet Theory ونموذج تدفق المعلومات على مرحلتين Two-Step flow ونموذج الانتباه والإدراك الانتقائى، وصولاً إلى نموذج ويستلى وماكلين ومفاهيمهما عن حراس البوابة ورجع الصدى .. وكانت وسائل الإعلام التقليدية وسائل اتصالية ذات اتجاه واحد وتفتقر إلى رجع الصدى،

أن التفاعل الحقيقى يوفره نظام الاعلام الديموقراطى الحر من خلال نموذج اتصالى ذا اتجاهين أو ذا اتجاهات متعددة. ومن خلال التفاعلية ينظر إلى المستخدم (المستقبل سابقا) باعتباره مشاركا فعالا Active participant فى العملية الاتصالية.

والأفراد يبحثون عن المعلومات أو يختارونها أكثر من استقبال المعلومات التى يرسلها الصحفيون لهم. وفى بعض المواقع الصحفية الإلكترونية، يستطيع المستخدم القيام بما هو أكثر من اختيار المعلومات فيمكنه إضافة المعلومات أيضا. وبالتالى فإن الفروق بين المصدر والمستقبل تكاد تتلاشى. ولقد قللت أنظمة إدارة المحتوى Content Management Systems(CMS) من اعتبار المسئول عن الموقع webmaster وسيطا بين الكاتب والقارئ محولة الويب إلى وسيلة "اقرأ واكتب" a read & write medium كما تصورها منشأها تيم بيرناردز لى وخلق هذا التطور قناة اتصال جديدة مباشرة بين الكتاب والقراء وأعطت قوة أكبر للكاتب.

تركيز الفنون الصحفية:

إن أهم ما يميز موقع الصحيفة الإلكترونية عن غيره من المواقع اعتماده على محترفين فى المجال الصحفى، واستخدامه لعدد من الفنون الصحفية فلا يركز على الخبر فقط مع تقديم مواد صحفية واعلانية خدمية أو تجارية أو حكومية أو غيرها.

عرض الشرائح المصورة : slid- shows ويعد احد الأساليب الفعالة فى عرض وتقديم الموضوعات الاليكترونية على شبكة الانترنت. ويتجاوز مجرد عرض عدة صور حول حدث ما، ولكن يعتمد على توظيف الصور المتغيرة والعناصر الجرافيكية مضافا إليها التعليقات المصاحبة لتقديم مادة مصورة متكاملة.

القصص المسموعة : Audio stories إضافة المادة الصوتية لقالب عرض القصص والموضوعات الإخبارية فى حالة إذا قدمت هذه المادة الصوتية معنى جديد أو إضافة لا يمكن أن تقدمها الكلمات المكتوبة.

العرض السردى باستخدام الشرائح Narrated sli-deshow: يعتمد هذا الشكل على الدمج بين أسلوب عرض الشرائح المصورة إلى جانب المادة الصوتية ولقطات الفيديو لتقديم الموضوع الصحفى فى قالب مثير ويختار المنتج سلسلة أو مجموعة من الصور والملفات الصوتية التى تكمل بعضها بعضا ويتم عرض الصور متتابعة بشكل اتوماتيكى يصاحبها الملفات الصوتية فيتكون الشكل النهائى أشبه بفيلم متكامل وهو يشبه الأسلوب أو الاتجاه الوثائقى. ويمكن استخدامه بفاعلية فى عرض القصص التى تتضمن صور وملفات صوتية مؤثرة ومعبرة.

الوسائط المتعددة التفاعلية interactive multimedia : يمكن دمج أشكال متعددة لعرض القصص الصحفية، فنحصل على نموذج واحد متكامل لكنه متعدد العناصر والأبعاد. يمكن على سبيل المثال الجمع بين تقنيات الرسوم الساخرة المتحركة، والعناصر الجرافيكية النشطة، المواد السمعية، الصور ولقطات الفيديو حتى نحصل على نموذج شامل ومبتكر.

القصص الجانبية : Side bars نتج عن ضرورة الاختصار والتركيز فى تقديم القصة الإخبارية ظهور الحاجة إلى تقديم عناصر فرعية وجوانب مختلفة للحدث الرئيسى فى شكل قصص جانبية يطلع عليها المستخدم المهتم إذا أراد. وهى فى نفس الوقت منفصلة عن القصة الأساسية حتى لا تعوق سرعة متابعة المستخدم لها.

عرض الوثائق أو النسخ الأصلية : transcripts تزود المواقع الاليكترونية على شبكة الانترنت مستخدميها بالوثائق الأصلية الخاصة بالمقابلات والاجتماعات العامة (مثل الوثائق والنسخ الأصلية الخاصة بالمؤتمرات الصحفية).

التلاعب بتفاصيل الصورة الحقيقية : Detals

تعتبر الصورة من ابرز القوالب التى تلاحقها ابداعات الصحفيين ونقصد هنا الصورة الصحفية الحقيقية وليس المفبركة او المصنعة وقد تعددت الاجتهادات فى تقديم الصورة الصحفية بتفاصيل متحركة بتغيير درجات الضؤ بواسطة الماوس مابين الليل والنهار فى توظيف عبقرى للتكنولوجيا فى تخليق صناعة صورة تفاعلية حية

قوالب لوحة التصميم

قدمت الصحف الإلكترونية قوالب تحريرية جديدة لتحرير الأخبار والموضوعات الصحفية منها على سبيل المثال قالب لوحة التصميم storyboard وهو من القوالب المهمة ويتم فيه إدخال الصوت والصورة والمنتديات الحوارية مع التحقيق الصحفى، وقالب المقاطع section technique الذى يناسب التحقيقات الطويلة والمركبة والمعمقة والقصص التفصيلة، ويقوم على تقسيم التحقيق إلى مقاطع والتعامل مع كل مقطع على انه وحدة مستقلة لها مقدمة وجسم وخاتمة .

الفروق بين الصحافة الورقية والاليكترونية:

يمكن تحديد الفروق بين الصحافة الإلكترونية والورقية

فى الجوانب التالية:

اولا: من حيث الشكل والتصميم

أ- الصحف الإلكترونية يتم قراءتها بشكل عمودى أو أفقى نظراً لعرضها من خلال شاشة الكمبيوتر صغيرة الحجم فى حين يتم قراءة الصحف الورقية رأسياً على صفحات كبيرة وهو ما يسهل الاطلاع الفورى على المحتوى الأمر الذى يصبح أكثر صعوبة من خلال الشاشة الأمر الذى تفادته الصحف الإلكترونية من خلال القائمة الجانبية الموجودة بالصحف الرئيسية وهى الأشبه بفهرس للأبواب ومختصرات للأخبار فى الصفحة الرئيسية.

ب- قدرة الصحف الإلكترونية على تفعيل عناصر الملتيميديا وتدعيم القصص الخبرية لملفات متعددة الوسائط وهذا الأمر غير متوافر فى الصحف الورقية إلا أن فهم طرق توظيف عناصر الملتيميديا ما زال محدوداً فى الصحف الالكترونية، كما أن استخدام عناصر الملتيميديا يجعل المواد الإعلامية أشبه بالمواد المذاعة أو التى يتم بثها عبر الراديو أن التلفزيون وهو ما يفقد الجريدة خصوصيتها كما أن ذلك سيخلق تنافساً بين المؤسسات الصحفية ومقدمى الخدمات الصوتية والفيديوية عبر الانترنت مثل محطات الراديو. وتنقسم الرسوم المتحركة من حيث استخدامها فى الصحافة على الإنترنت إلى نوعين هما:

ثانيا : الرسوم المتحركة الديناميكية

وتتغير من عدد لآخر وفقاً لنوعية الموضوعات المنشورة فى موقع الصحفية وبصفة عامة تستخدمها الصحافة الإلكترونية لتحقيق ما يلى:

١- عرض عناوين الأخبار والموضوعات فى الصفحات الداخلية.

٢- عرض مجموعة من الصور المتتابعة حول حدث معين مثل استخدامها فى عرض صور المرشحين للرئاسة ، أو عرض صور لاعبى كرة القدم الذين أحرزوا أهداف المباراة.

٣- عرض مجموعة من العناوين المهمة فى صفحة البدء غير المرئية والتى يصل إليها القارئ عن طريق تحريك الصفحة إلى أسفل.

٤- جذب الانتباه عن طريق استغلال حركة الصور والعناوين.

ثالثا : الرسوم الثابتة

وهى ثابتة فى كل عدد من أعداد الصحيفة على الإنترنت والتى تميز شخصية الجريدة، وتستخدم الصحف هذا النوع فى تحقيق بعض الأدوار التالية:

١- تثبيت شخصية الصحيفة على الشبكة عن طريق تميز موقعها برسم معين يميزها عن غيرها من باقى الصحف والمواقع الموجودة على الشبكة.

٢- جذب انتباه القارئ للصحيفة.

٣- المساعدة على التذكر.

٤- خلق انطباع معين لدى القراء.

٥- تكوين علامة تجارية تمثل جزء من شخصية الصحيفة الالكترونية

رابعا : حجم المحتوى المقدم

للصحف الإلكترونية قدرة هائلة على نشر كميات كبيرة من المحتوى غير محددة فى ذلك بقيود المساحة أو وقت النشر، كما أن الخدمة الأرشيفية التى تتيحها من الخدمات المضاعفة لها من حيث كم المحتوى عن الصحف الورقية.

خامسا : من حيث سرعة الوصول Accessibility

تمتاز الصحف الإلكترونية عن الورقية فى ان إمكانية الوصول السهل لها يكون فى أى مكان وفى أى وقت، أما الصحف الورقية فلها أماكن بيع محددة وأوقات محددة لشرائها فهى قابلة للنفاذ إلا أن الصحف الإلكترونية كى يتم قراءتها لابد من توافر جهاز كمبيوتر متصل بالإنترنت وهذا ما يجعل فى أمر الوصول لهذه الصحف بعض الصعوبات فى حالة انقطاع الشبكة أو بطء تحميلها أو إصابة جهاز الكمبيوتر بفيروس يستلزم إعادة تثبيت برامج التشغيل.

سادسا : الفورية على شبكة الانترنت Immediacy

يمكن للصحف الإلكترونية أن تقدم تغطية مباشرة وشاملة للأحداث بشكل آنى خلال ٢٤ ساعة، وهو الأمر الذى يصعب بالنسبة للصحف الورقية حيث يتطلب الأمر استصدار طبعة جديدة من الصحف أو الانتظار لليوم التالى، وقد لاحظت الجمعية العالمية للجرائد لدول أوروبا الخمسة عشر أنه بالرغم من أن المجلات هى أكثر عدداً من الصحف اليومية الا أنه على الانترنت فإن الصحف استطاعت أن تنسجم بسهولة مع ذلك الحامل الجديد وربما يرجع ذلك لأن سرعة شبكة الإنترنت قريبة من الثقافة الصحفية التى تعتمد كلياً على سرعة نقل الحدث.

الفروق بين النص الصحفى والنص الصحفى الالكترونى:

النص الصحفى	النص الصحفى الالكترونى
١- منتظم ومرتب .Ordered	١- عشوائى .Random
٢- نص موحد .Unfified	٢- نص الرزمة .fragmented
٣- يقدم فى شكل متكامل Whole.	٣- يحتوى على العديد من وجهات النظر multiper spectival
٤- له توجه ورؤية فردية Sin- gular Vision	٤- متناقض control directory
٥- متماسك Consistent	٥- يتحكم فيه القارئ reader controller
٦- ينضم فيه الكاتب Author Controlled	٦- يضعف أهمية المصدر un- dermines authority
٧- يوطد العلاقة بين النص ومصادره Establishes Author- ity	٧- تعاونى participatory
٨- سلبى Passive	٨- يتطلب البحث عن المعلومات وتتبعها information agency
٩- يعتمد على توصيل المعلومات جاهزة information delivery	٩- شبكى network
١٠- خطى linear	١٠- متعدد الاتجاهات multidi- men sional
١١- يتم الوصول به بطريقة فردية singular path	١١- يتم الوصول له من خلال العديد من الطرق المتعاقة multi sequential path
١٢- يتطور بشكل منطقى. Logical progression	١٢- يتشارك مع العديد من الروابط associative links
١٣- محتواه فردى self con- tained	١٣- محتواه موسوعى en- cyclopedic

التكلفة والتمويل فى نظام الاعلام الديموقراطى الحر الجديد

فى مطلع الربع الاخير من القرن الماضى أصبحت ملكية وسائل الإعلام فى أيدى الشركات عابرة الجنسية , Combany Maltynational وقد كان امتلاك صحيفة أو محطة إذاعية أمرا مكلفا جدا فى النظم الاعلامية الاربعة التقليدية حتى برز تحدى انخفاض تكلفة انشاء الصحف والاذاعات والقنوات التلفزيونية الالكترونية فى نظام الاعلام الديموقراطى الحر اليوم الى مستويات متدنية جدا لا تقارن بتكلفة انشاء صحيفة وتمويل ادارتها وتكلفة صناعتها واجورها سابقا

وقد تنوع عمل الشركات التى تملك وسائل الإعلام، فى مصالح تجارية، وامتلاك وسائط الإعلام من قبل الشركات العاملة فى أنواع أخرى من النشاط الاقتصادى. .. ونجد ذلك واضحا عندما قامت شركات أمريكية مثل "جنرال الكتريك" و "ويستنغهاوس" بامتلاك مؤسسات إعلامية . ونجد ذات النموذج فى شركات ساويرس التى تهيمن على حوالى ٧٠٪ من وسائل الاعلام فى مصر سواء بملكية الوسائل الاعلامية الخاصة او فى التحكم بالاعلان فى الوسائل العامة .. وأصبحت شركات وسائل الإعلام تدير حقائب متنوعة فى مجال الإذاعة والصحف والمجلات ونشر الكتاب والسينما والتسجيلات الصوتية وبرامج الحاسوب والإنترنت.

وكانت نتيجة هذه الاحتكارات ظهور مشهد إعلامى بعيدا عن النموذج المحايد للسلطة الرابعة والاعلام المحايد او الصحافة المستقلة البعيدة عن العملية السياسية حيث ان أصحاب وسائل الإعلام لديهم مصالح حزبية فى العملية السياسية بنفس الطريقة التى تتكون بها أى شركة.

وقد وضعت العديد من النماذج النظرية التى تشرح الدور الذى تضطلع به شركات وسائل الإعلام فى العملية السياسية ويبدو نموذج "الدعاية" التى وضعه هيرمان وتشومسكى الاقوى فى تفسير هيمنةالتمويل على

السياسة التحريرية لوسائل الاعلام .. ويفسرا هذا النموذج ميل وسائل الإعلام فى الدول الغربية للتكيف مع التوافق السياسى، مع الإشارة إلى خمسة "مرشحات" تمر من خلالها جميع الأخبار وهى : الملكية والإعلان والمصادر التى تعتمد عليها الصحيفة والمعارضة غير الرسمية والفكر او الايدلوجية التى تتبناها الصحيفة .

وقد اكتشف Singer فى دراسته المقارنة بين الصحف الورقية والإلكترونية أن هناك اختلافات فى كلفة التجهيزات اللازمة لصدور كل منهما حيث نجد أن الصحف الورقية تحتاج إلى تجهيزات أكثر وغالية الثمن يحمل عبء تكاليفها على المنتج ولا تحتاج إلى تجهيزات من المستهلك، أما الصحف الإلكترونية تحتاج إلى كلفة أقل فى التجهيزات من جانب المنتج وبعض التجهيزات الاختيارية من جانب المستهلك، كما أن المنتج فى الاولى لا يتحمل تكلفة طبع فى حين أن المستهلك قد يتحملها فى حالة احتياجه لقراءة المادة الإعلامية على ورق لكن سهولة التحكم فى المحتوى الخاص بالصحيفة الإلكترونية فإن يستطيع المستخدم أن يحدد المجال الذى يريد أن يحصل فيه على المعلومات والأخبار تمكنه من تقليل تكاليف الطبع بالنسبة له.

ونظام الاعلام الديموقراطى الحر يبدو متحررا من بعض " الفلاتر" المرشحات الخمسة التى اشار لها هيرمان وتشومسكى حيث تكلفة انشاء موقع الكترونى ينتج طوال اليوم ويقدم الخدمات الصحفية والاذاعية والتلفزيونية ويتيح اساليب تفاعل متنوعة لاتتجاوز ١٠٪ فقط من تكلفة انشاء صحيفة ورقية فى مصر وتكلفة الادارة والاجور فى موقع الكترونى جديد لاتزيد عن ذات النسبة مقارنة بتكلفة صحيفة جديدة تصدر اسبوعيا

ملاك وسائل الإعلام الجديد New Maida

وفى نظام الاعلام الديموقراطى الحر نجد تنظيم العمل واليات انتاج المادة التحريرية قد اختلف كثيرا لان تنظيم وسائل الإعلام التقليدية لا تنطبق بكل بساطة على وسائط الإعلام الجديدة. فمساحة نشر المواد على الشبكة العالمية على سبيل المثال غير محدودة نهائيا، بالمقارنة مع تنظيم بث الطيف الترددى الذى هو مورد محدود ويجب أن يكون مشتركا.

وتقوم التكنولوجيات الجديدة بتحدى الهيمنة القوية للشركات أو الجهات الحكومية ... ومن الأسهل كثيرا بالنسبة للأفراد أو المجموعات الصغيرة، إقامة المواقع على شبكة الإنترنت، أو استخدام حملة رسائل نصية قصيرة، عن إنشاء الصحف أو محطات التلفزيون.. ولكن فى نهاية المطاف ، إن شبكة الانترنت وغيرها من التكنولوجيات الجديدة فى وسائل الإعلام (مثل خطوط الهاتف) تملكها الحكومات أو أصحاب الشركات الكبيرة.

وقد اكدت دراسة Wim de Ridder حول "صناعة القرارات الإدارية فى ظل الثورة التكنولوجية الراهنة" ذلك التاثير القوى للثورة التكنولوجية والاتصالية الراهنة على إدارة المؤسسات الاعلامية ، وعملية صناعة القرارات بها، ومن خلال دراسة تطبيقية أجراها الباحث على عدد من المؤسسات الهولندية، التى تتسم بإمكانات ونظم تكنولوجية متطورة، توصل إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- أن الثورة التكنولوجية الراهنة أدت إلى حدوث مجموعة من التغييرات الجوهرية فى نمط الإدارة السائدة مما اثر فى اختفاء مهام ووضائف وظهور اخرى تتناسب مه متطلبات العمل
- حلول نمط الإدارة الجماعية القائمة على توسيع قاعدة مشاركة المواطنين والمرؤوسين فى صنع القرارات، محل الإدارة المركزية التى تستند على فلسفة مركزية السلطة وتهميش دور المرءوسين فى صناعة القرارات،
- اصبح امتلاك المعلومات هو القوة الرئيسية فى نجاح المدير فى عالم الإدارة والاقتصاد، وتراجعت قوة "المال" التقليدية.
- إعادة تعريف وظائف الإدارة فى المؤسسات الاعلامية المختلفة، فأصبح القائمون على شئون هذه المؤسسات يضعون نصب أعينهم "المواطنين" أو "العملاء" عند صناعة

القرارات ورسم السياسات،

– تحول المواطن فى ظل "مجتمع المعلومات" من مجرد "زبون" أو "مستهلك" Consumer إلى شريك Partner فى رسم السياسات وتحديد مواصفات السلع والخدمات التى يحتاجها.

وفى دراسة Andreas Neef حول "استشراف مستقبل إدارة المؤسسات الأوربية"، رصد الباحث أوجه استفادة مؤسسات الأعمال المختلفة فى الغرب الأوربى، من الثورة التكنولوجية الراهنة، وأثر هذه الثورة فى مستقبل إدارة هذه المؤسسات. حيث قام الباحث بإجراء دراسة مسحية على عينة من المديرين والمرؤوسين فى عدد من المؤسسات الألمانية الكبرى، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن الثورة التكنولوجية الراهنة قد لعبت دوراً كبيراً فى تطوير الأداء الإدارى والتنظيمى لمؤسسات الأعمال الألمانية-والأوربية-المختلفة، وانتهت نتائج الدراسة إلى :

– زيادة حساسية الادارة فى المؤسسات الاعلامية تجاه الاستجابة لمتطلبات الجمهور والتجاوب الادارى السريع مع نتائج استطلاعات الراى

– أن التطورات التكنولوجية أدت إلى زيادة الاهتمام بالتخصص الدقيق فى مهام العمل لسرعة انجازه وتقسيم العمل وفق تكامل يعتمد على الانضباط الزمنى

– أدت إلى تفعيل دور فرق العمل الجماعية، ودفع الإدارة إلى زيادة الاهتمام بتأسيس مثل هذه الفرق والحرص المستمر على تطويرها.

– لعبت دوراً فى تعميق اهتمام الإدارة بأبعاد ومفاهيم المسئولية الاجتماعية فى إطار تحديد أهدافها ورسم سياساتها وبرامجها.

– حلول نمط الإدارة عن بعد، والإدارة الإلكترونية محل النمط السائد، وأن هناك مخاوف لدى المبحوثين من تطبيق هذه النماذج اللابشرية.

وقد دفعت التحديات المتعددة عدداً من الباحثين والمحللين الإعلاميين – فى محاولتهم لمواجهتها – أن يطرحوا بديل "حتمية التحول من الصحيفة التقليدية الورقية المطبوعة إلى الصحيفة الإلكترونية"، وبشكل سريع. ويدلل أنصار هذا الحل على وجاهته بما نشهده من زيادة عدد الصحف الإلكترونية الصادرة على شبكة الإنترنت، وتحقيقها هامشاً كبيراً من الربحية، من خلال زيادة المساحات الإعلانية بها. حيث تشير الدراسات إلى أن العائدات الإعلانية لهذه الصحف قد بلغت ٥٠٠ مليون دولار عام ٢٠١١!! أضف إلى ذلك انخفاض تكاليف الصحف الإلكترونية بسبب تلاشى نفقات شراء الورق ومستلزمات الإنتاج وتكاليف التوزيع، التى تستهلك حوالى ٧٥٪ من إجمالى دخل الصحيفة .

أخلاقيات نظام الاعلام الديموقراطى الحر ومؤسسات التدقيق العامة

تبرز اهمية الالتزام باخلاقيات الاعلام فى النظم الصحفية والاعلامية الخمس التى اشرنا اليها واخرها نظام الاعلام الديموقراطى الحر الذى مازال يتشكل ويعانى-للاسف-من ضعف الالتزام باخلاقيات الاعلام ..

وترتفع معدلات الاخطاء والجرائم المهنية والاخلاقية الى نسب قياسية فى الغالبية العظمى من المواد الصحفية والاعلامية التى تتداول عبر شبكات الانترنت وذلك نتيجة الاتى :

١- عشرات الملايين من المنتجين والمتفاعلين مع المواد الصحفية والاعلامية لم يسبق لهم دراسة فنون وقواعد العمل الاعلامى او التدريب عليه او معرفة القواعد المهنية والاخلاقية التى تنظم مهنة الاعلام

٢- مراحل التغطية الصحفية التقليدية التى تفرض مرور الخبر او غيره من المواد الصحفية على رئيس القسم او الدسك او مدير ورئيس التحرير غير موجودة وبالتالى فان المنتج للمادة الصحفية والاعلامية يبثها مباشرة بلا مراجعة من احد

٣- الرغبة المحمومة من المصدر الذى هو ذاته المحرر للمادة الاعلامية فى نشر مايهتم به من معلومات وافكار تؤدى الى سرعة النشر دون تدقيق وافى من المحرر

٤- وقعت كل المواقع الالكترونية الاخبارية التى اصدرها الافراد او الصحف فى دائرة التنافس اللامحدود على سرعة نشر الخبر او المعلومة بهدف اجتذاب اكبر عدد ممكن من المتابعين .. وتحت شعار "السبق الصحفى" تقع جرائم بالجملة .. وعلى سبيل المثال فان موقع اليوم السابع الالكترونى الاخبارى-الاعلى فى نسبة المتابعة فى مصر-فى الاسبوع الاول من يوليو ٢٠١٥ قد سمح بنشر الاخبار الواردة من المراسلين فورا دون مراجعة بهدف السبق ثم راح يصحح او يكذب مانشره بعدها وقد بلغت نسبة الاعتذار عن الخطا او نفى الخبر برمته ٨٢٪ من اجمالى الاخبار المنشورة خلال اسبوع واحد

٥- غياب قوانيين تنظيم الصحافة والاعلام عن تنظيم الاداء الالكترونى ذات الطابع الاعلامى مع غياب نقابة للاعلاميين

٦- عدم تفعيل المادة ٢١١ من الدستور المصرى ٢٠١٤ والخاصة بانشاء مجلس اعلى للاعلام يطبق معايير الدقة العامة وينظم الاداء الاعلامى فى مصر

ان الاليكترونية على شبكة الانترنت مقابل الدقة والسعى المستمر لتحديث الموقع وفقاً لآخر التطورات قد ادى الى ضعف تقصى الحقائق والتحليل العميق لها مع انتشار جرائم السب والقذف والتعريض والتزييف وانتهاك الخصوصية

والوسيلة الانجع لتحقيق حق المجتمع فى حرية الصحافة والاعلام والتزام الاعلاميين والصحفيين فى ذات الوقت بمعايير اخلاقية ومهنية ضابطة ومستقرة لمهنتهم وادوارهم المجتمعية هى نمط انشاء مؤسسات مستقلة تمثل الجهة المرجعية لافراد المجتمع والقائمين بالاتصال (النموذج المقترح باسم المجلس الاعلى للاعلام) وهو يماثل ما نعرفه فى فرنسا باسم "المجلس الأعلى للإعلام المرئى والمسموع او لجنة الضمير" وفى بريطانيا "مكتب الاتصالات "ولجنة الشكاوى" وفى امريكا "اللجنة الفيدرالية للاتصالات"

وتقوم هذه الجهات المستقلة تماما عن الحكومة ورجال الاعمال والمؤسسات التشريعية بدور الحكم مابين وسائل الاعلام والجمهور وتحمى المجتمع والديموقراطية ويتفق الباحثين فى الاعلام على تسميتها بمؤسسات التدقيق العامة

وتتجسد فى التجارب الإعلامية الغربية انماط متعددة لمؤسسات التدقيق العام، التى تنشأ بصورة مستقلة عن الحكومات وسلطات الدولة، وتضمن تمويلاً مستقلا لا يتحكم فيه احد يمكنها من القيام بدورها وتضمن تلك المؤسسات تنظيم الأداء الإعلامى وبقاءه ضمن الثوابت المجتمعية وبعيدا عن إثارة المخاطر والفتن وضمان الاستقرار المجتمعى، والحفاظ على حرية التعبير وفى مقدمتها حرية وسائل الإعلام كضمانة للمجتمع الديمقراطى .

واهم الادوار التى تقوم بها مؤسسات التدقيق العام هى:

١- تقوم بمتابعة ورصد وتقييم الأداء الإعلامى لكل وسائل الاعلام فى الدولة

٢- تلقى الشكاوى من المتضررين من الممارسات الإعلامية وبحثها، والوصول إلى تقييمات وقرارات تجاه مسؤولية وسائل الإعلام والصحفيين والإعلاميين المعنيين عن ما نشر من مخالفات وجرائم . .

٣- لها صلاحيات توقيع الجزاءات المعنوية والمادية

٤- تلزم المخطى بنشر واذاعة تقاريرها عن الشكاوى التى بحثتها واصدرت رايا فيها ،

٥- تلزام الوسيلة الاعلامية الملامة بالتصحيح والاعتذار ونشر الردود.

٦- تمتلك-عادة-سلطة توقيع عقوبة إيقاف الصدور أو البث بصورة مؤقتة، أو الإيقاف النهائى للبث والصدور وسحب التراخيص فى حالات بعينها تتعلق بسؤ استخدام الرسائل الاعلامية فى نشر الكراهية او التحريض او نشر الاكاذيب .. ويكون سحب الترخيص وفق اجراءات محددة وبعد عدد من التنيهات والتحذيرات والعقوبات المتدرجة.

الخلاصة :

نظام الاعلام الديموقراطى الحر له مقومات واضحة وادوات محددة وتاثير متزايد يحظى بشعبية متجددة من البشرية .. وهو مازال يطور ذاته ويتشكل بقوة فى عالم بلا حدود للزمان والمكان فيه .. وقد تشكلت ملامح النظام الاعلامى الجديد والياته وتنامت قوة تاثيره متحديا مقومات معظم النظم الاعلامية السابقة ومدعوما بشعبية ضخمة من مئات الملايين من الجمهور الذى وجد حريته فى تحرير ونشر مايريد كيفما يريد ووقتما يريد دون قيود او مراجعة وبارخص التكاليف

وتمثل الادوات الاعلامية فى نظام الاعلام الديموقراطى الحر الجديد تحديا يصل الى حد الخطر على وجود وتاثير وسائل الاعلام التقليدية مما يفرض على الصحفيين والاعلاميين سرعة التفاعل والفهم والادماج للادوات الجديدة فى منظومة العمل المهنى القائمة بما يحافظ على المهنة وقواعدها وقيمها الاخلاقية

كما يفرض على الدول والحكومات سرعة تحرير تداول المعلومات وتنظيم تدفيقها وتفعيل منظومة واليات الدقة العامة بما يشمل كل اشكال الاداء الاعلامى باختلاف وسائله حرصا على الصالح العام وحماية حقوق الانسان ومعالجة الاخطاء ومنع الجرائم الاعلامية التى لاتتفق مع المعايير المهنية والاخلاقية لمهنة الاعلام

المراجع والمصادر

اولا الوثائق :

١- الاعلان العالمى لحقوق الانسان ١٩٤٨ مطبوعات الامم المتحدة ١٩٨٠

٢- العهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية - مطبوعات الامم المتحدة ١٩٨٨

٣- العهد الدولى للحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية-مطبوعات الامم المتحدة ١٩٨٨

٤- قانون ممارسة الصحافة، ومحكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان-١٣ نوفمبر ١٩٨٥ مجلة قانون حقوق الإنسان-واشنطن١٩٨٦

٥- الحكم الصادر فى ٢٣ أبريل ١٩٩٢(كاستلز ضد اسبانيا)، المجموعة أ رقم ٢٣٦ الفقرة ٤٣

٦- الحكم الصادر فى ٢٥ يونيو ١٩٩٢ (ثورقرسن ضد أيسلندا) المجموعة أ رقم ٢٣٩ الفقرة ٦٣

٧- قانون سلطة الصحافة ٩٦ لسنة ١٩٩٦ .

٨- قانون المطبوعات رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٦ ، قانون الطوارئ.

٩- قانون ١٢١ لسنة ١٩٧٥ حظر نشر الوثائق السرية، وتنظيم نشرها.

١٠- قانون ١٤ لسنة ١٩٦٧ نشر أخبار القوات المسلحة.

١١- قانون ١٠٠ لسنة ١٩٧١ الخاص بالمخابرات العامة .

١٢- قانون ١٨ لسنة ١٩٨٢ بشأن الإحصاء والتعداد.

١٣- قانون القوبات رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٨ وتعديلاته التى لها حق الحبس فى جرائم النشر.

١٤- القانون رقم ٢١٥ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء وتنظيم الجهاز المركزى للتعبئة والعامة والإحصاءات،

١٥- قانون الجهاز المركزى للمحاسبات الصادر بالقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨

١٦- ميثاق شرف المهنة -نقابة الصحفيين اللبنانيين - بيروت ١٩٧٤

١٧- قانون المعلومات بالمملكة الاردنية الهاشمية-عمان ٢٠٠٧

١٨- قانون تداول المعلومات بالمملكة المغربية-الرباط - ٢٠٠٩

١٩- قانون نقابة الصحفيين المصريين ٧٦ لسنة ١٩٧٠

٢٠- ميثاق الشرف الاعلامى-نقابة الاعلاميين المصريين تحت التاسيس- القاهره -٢٠١٢

٢١- ميثاق الشرف التلفزيونى فى دول الخليج -ادارات التلفزيون فى دول الخليج-الامارات العربية ٢٠٠١

٢٢- ميثاق جمعية الصحفيين المحترفين بامريكا ١٩٩٦

٢٣- ميثاق المصورين الصحفيين الامريكيين ١٩٩٣
٢٤- كتاب تعليمات الواشنطن بوسط الامريكية ١٩٧٢
٢٥- ميثاق مسؤليات الصحفيين بالصحف اليومية الكندية ١٩٩٥
٢٦- ميثاق نقابة الصحفيين البريطانيين ١٩٩٤
٢٧- ميثاق شرف الصحفيين السويديين ١٩٩٤
٢٨- ميثاق شرف الصحفيين فى بلجيكا ١٩٨٢

تقارير دولية

١- تقرير المجلس العالمى لحقوق الانسان -مطبوعت الامم المتحدة -جنيف٢٠١٠
٢- تقرير منظمة اليونسكو-صحافة الفقراء - مطبوعات اليونسكو ٢٠٠٢
٣- تقرير الاتحاد الدولى للصحفيين - IFJ البرازيل - ١٩٩٨
٤- تقرير اتحاد الصحفيين العرب-احوال الصحافة العربية-تحرير صلاح الدين حافظ-القاهرة ١٩٩٣
٥- تقرير جمعية الصحفيين الامريكيين-ازمة اخلاقيات الاعلام ١٩٩٨

الكتب والابحاث

١- حسن عماد مكاوى -الصحافة الالكترونية -دار المصرية اللبنانية -القاهرة ٢٠٠٣
٢- ليلى عبد المجيد -التشريعات الاعلامية -القاهرة ١٩٨٨
٣- محمود علم الدين -الصحف الالكترونية -القاهرة ٢٠٠٧
٤- سموللا رودنى-حرية التعبير فى مجتمع مفتوح- ترجمة كما عبد الرؤوف -القاهرة ١٩٩٥
٥- محمد حسام الدين-المسؤولية الاجتماعية للصحافة المصرية-ماجستير-كلية الاعلام-جامعة القاهرة ١٩٩٦
٦- إدوارد س.هيرمان ونعوم تشومسكى. الرغبة فى التصنيع: الاقتصاد السياسى لوسائل الإعلام -ترجمة مازن مروان-بيروت - ١٩٨٨
٧- محمد ابراهيم بسيونى-الاعلام الديموقراطى الحر .. دراسة تطبيقية على الدول الاوربية .. المؤسسة المصرية لحقوق الانسان والتدريب -الجيزة ٢٠١٢
٨- ريتشارد كارفر وريتشارد وآن نوتون (محرران). فى افريقيا من يحكم موجات الأثير؟-مطبوعات سيج-لندن ١٩٩٥
٩- ليندا لى قايد وكريستينا هولتز باشا (محرران)، الإعلان السياسى فى الديمقراطيات الغربية- مطبوعات سيج- لندن- ١٩٩٥
١٠- غارى أ. فيرجسون. القضايا السياسية الأوكرانية ومجموعات التركيز الإعلامية - المؤسسة الدولية لأنظمة الانتخابات- واشنطن - ١٩٩٩.
١١- هاتلنج جون-اخلاقيات الصحافة-ترجمة كمال عبد الرؤوف-القاهرة ١٩٨١
١٢- ايناس ابو يوسف-الاحتكار الراسمالى لوسائل الاعلام-مجلة دراسات اعلامية القاهرة ٢٠٠٢
١٣- حسن ابو طالب واخرين-الصحافة الالكترونية- اوراق معهد الاهرام الاقليمى للدراسات٢٠٠٧
١٤- محرز غالى -مستقبل الادارة الصحفية -رسالة دكتوراة -كلية الاعلام بالقاهرة ٢٠١٠
١٥- ايناس ابو يوسف-اعادة هيكلة وسائل الاعلام القومية فى مصر (الصحف والتفزيون والاذاعة والهيئة العامة للاستعلامات)-مجلة دراسات اعلامية-كلية الاعلام بالقاهرة ٢٠١١
١٦- هادى حسن عليوى. مدخل فى سياسة الاعلام العربى والاتصال - صنعاء -١٩٩٤
١٧- ظاهر الحسناوى. الاعلام سلطة الشعب-بغداد- ٢٠٠٧
١٨- ايناس ابو يوسف -اجاهات الصحفيين والاعلاميين تجاه اعادة هيكلة وسائل الاعلام بعد ثورة ٢٥ يناير٢٠١١ مجلة بحوث الاعلام-كلية الاعلام-القاهرة يناير ٢٠١٢
١٩- محمد ابراهيم بسيونى اتجاهات النخب المصرية تجاه معالجة الصحف لقضايا حقوق الانسان-دكتوراة-

اداب حلوان ٢٠١٢
٢٠- محمد ابراهيم بسيونى التنظيم الذاتى للاعلاميين واخلاقيات الاعلام-كراسة بحثية-معهد الاهلام الاقليمى للدراسات-القاهرة ٢٠١٣
٢١- محمد ابراهيم بسيونى-تحليل مضمون الموقع الالكترونى لليوم السابع يوليو ٢٠١٥ ورقة بحثية غير منشور
٢٢- لجنة ماكبرايد-اصوات متعددة وعالم واحد-مطبوعات اليونسكو ١٩٨١
٢٣- محمد ابراهيم بسيونى-الخطاب الصحف المصرى تجاه قضايا حقوق الانسان-ماجستير-كلية اداب الزقازيق ٢٠٠٨
٢٤- محرز حسين غالى، العوامل الإدارية المؤثرة على السياسة التحريرية فى الصحف المصرية، رسالة ماجستير غير منشورة،-كلية الإعلام-القاهرة ٢٠٠٣
٢٥- محمد ابراهيم بسيونى-دور نقابة الصحفيين فى ازمة الاعلام-مجلة دراسات فكرية واعلامية-كلية الاعلام بالكندية-الجيزة ٢٠١٣
٢٦- نبيل على-العرب وعصر المعلومات -سلسلة عالم المعرفة-الكويت ١٩٩٤
٢٧- شيلر هلبرت-المتلاعبون بالعقول-ترجمة عبد السلام رضوان-سلسلة عالم المعرفة-الكويت ١٩٨٦
٢٨- محمد سعد ابراهيم تاثير الانترنيت على الصحافة -مجلة بحوث الاعلام -كلية الاعلام جامعة القاهرة- ٢٠٠٧